مجلة دراسات إقليمية
https://regs.uomosul.edu.iq/

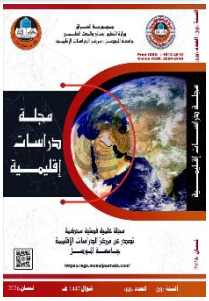

نقد الواقعية في العلاقات الدولية
من صراع المصالح إلى المعقولية الأخلاقية في فكر جون رولز

د. خالد عدنان صالحب
مدرس/ مركز دراسات الكوفة/ جامعة الكوفة/ العراق.
Khalida.alrammahi@uokufa.edu.iq

معلومات الأرشفة
الاستلام: ٢٠٢٦/٥/٥
المراجعة: ٢٠٢٦/٦/٢
القبول: ٢٠٢٦ /٦/٢٥
النشر الإلكتروني: ٢٠٢٦/٧/١

المراسلة
خالد عدنان صاحب

الكلمات المفتاحية
النظرية الواقعية؛ جون رولز؛ اليوتوبيا الواقعية؛ المعقولية الأخلاقية؛ قانون الشعوب؛ النقد الفلسفي.

الاقتباس
صاحب، خالد. ع. (٢٠٢٦). **نقد** الواقعية في العلاقات الدولية من صراع المصالح إلى المعقولية الأخلاقية في فكر جون رولز. مجلة دراسات إقليمية. ٢٠(٦٩). ٢٣١-٢٥٢.
https://doi.org/10.33899/rsj.v20i69.62921

الملخص

فكرة البحث: يتناول البحث نقد الأسس الفلسفية التي قامت عليها النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، تلك الأسس التي تختزل السياسة العالمية إلى صراع مصالح مادي وتصوغ افتراضاتها عن الأنانية والفوضى في صورة مسلّمات

الهدف: يهدف البحث إلى تفكيك هذه المنطلقات والكشف عن طابعها الفوضي، مستعينًا بالإطار المعياري الذي صاغه جون رولز في تصوّره لـ"اليوتوبيا الواقعية" و"قانون الشعوب".

المنهجية: اعتمد البحث منهجًا تحليليًا نقديًا مقارنًا، هوى فيه تشريح الافتراضات الواقعية، ثم بناء المفاهيم الرولزية المحورية كمفهوم "المعقولية الأخلاقية" و"واجبات الشعوب"، وأخيرًا مقابلة النموذجين في مواجهة مباشرة.

النتائج: وبّين البحث أن مقولات الواقعية ليست وقائع محايدة، بل بناءات نظرية قابلة للشك، وأن أدوات رولز تمارس نقدًا جذريًا يفضح التناقض الداخلي لتلك الافتراضات ويقوض حتميتها.

الخلاصة: خلص البحث إلى أن اليوتوبيا الواقعية تتيح أفقًا لنظام دولي بديل تقوم مشروعيته على الاستقرار الأخلاقي لا على توازن القوى، وتدعو إلى بلورة "واقعية جديدة" تقر بإمكان التعاون المعقول وتعيد تعريف المصلحة في ضوء العدالة العالمية. وهكذا يُسهم البحث بإضافة نظرية متمّزة إلى النقد الفلسفي للواقعية، ويقترح مسارًا تحويليًا لتجديد الفكر والممارسة في السياسة الدولية.

© Authors, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Regional Studies Journal
https://regs.uomosul.edu.iq/

A Critique of Realism in International Relations: From the Conflict of Interests to Moral Reasonableness in John Rawls's Thought

Dr. Khalid A. Sahib
Lect./ Kufa Studies Center/ University of Kufa/ Iraq.
Khalida.alrammahi@uokufa.edu.iq

Article Information

Received: 5/5/2026
Revised: 2/6/2026
Accepted: 25/6/2026
Published: 1/7/2026

Corresponding
Khalid A. Sahib

Keywords
Realist theory; John Rawls; realistic utopia; moral reasonableness; Law of Peoples; philosophical critique.

Citation
Sahib,K. A. (2026). A Critique of Realism in International Relations: From the Conflict of Interests to Moral Reasonableness in John Rawls's Thought. *Regional Studies Journal. 20(69).2231-252.* *https://doi.org/10.33899/rsj.v20i69.62921*

Abstract

***Research Idea**: This research critically examines the philosophical foundations of realist theory in international relations, which tend to reduce global politics to material conflicts of interest and to treat assumptions about anarchy and self-interest as axiomatic.*

***Objective:** The research aims to deconstruct these premises and demonstrate their hypothetical nature by employing the normative framework developed by John Rawls, particularly his concepts of "realistic utopia" and the "Law of Peoples."*

***Methodology:** The research adopts a comparative critical-analytical approach. It first deconstructs realist assumptions, then reconstructs key Rawlsian concepts such as "moral reasonableness" and the "duties of peoples," before systematically comparing the two frameworks.*

***Results:** The findings suggest that realist categories are not neutral empirical facts but theoretical constructs open to critique. Rawls's framework provides a radical normative critique that exposes internal contradictions within realist assumptions and challenges their claim to necessity.*

***Conclusion:** The research concludes that Rawls's idea of a realistic utopia offers an alternative vision of international order grounded in moral legitimacy rather than balance of power. It further calls for the development of a "new realism" that recognizes the possibility of reasonable cooperation and redefines interest in light of global justice. In doing so, the research contributes a distinctive theoretical addition to the philosophical critique of realism and proposes a transformative path for renewing both thought and practice in international politics.*

© Authors, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة

ينطلق البحث من نقد الأسس الفلسفية التي قامت عليها النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، والتي تختزل السياسة العالمية إلى صراع مصالح مادي وتصوغ افتراضاتها عن الأنانية والفوضى في صورة مسلّمات. ويسعى، عبر استدعاء مشروع جون رولز في "اليوتوبيا الواقعية" و"قانون الشعوب"، إلى تجاوز الثنائية التقليدية بين الواقعية والمثالية، منتقلاً من تكريس الصراع الحتمي إلى اقتراح إطار معياري قائم على فكرة المعقولية الأخلاقية بوصفها أساساً لنظام دولي بديل.

هدف البحث: يستهدف العمل تفكيك المنطلقات الافتراضية للواقعية والكشف عن طابعها الفرضي غير المحايد، مستعيناً بالجهاز المفاهيمي الذي صاغه رولز. كما يطمح إلى بناء نموذج نقدي قادر على تقويض الحتميات الواقعية، وإعادة تعريف المصلحة والقوة في ضوء إمكانية التعاون المعقول، ممهداً بذلك لتجديد الفكر والممارسة في السياسة الدولية.

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في ثلاثة مستويات متداخلة: نظرياً، يسد فجوة بحثية عبر تقديم نقد فلسفي معياري للواقعية من داخل التقليد الليبرالي، وهو نقد يغوص في تفكيك الافتراضات الأنثروبولوجية والمعرفية لا مجرد نقد بنيوي خارجي. منهجياً، يقدم نموذجاً للتكامل بين تحليل العلاقات الدولية والفلسفة السياسية والأخلاقية، مما يثري الحقلين معاً. معيارياً وتطبيقياً، يستجيب لتحديات عالمية راهنة – كالتغير المناخي والأوبئة واللامساواة – بطرح إطار أخلاقي عملي لتأسيس نظام دولي تقوم شرعيته على الاستقرار المعياري لا على توازن القوى فحسب.

إشكالية البحث: تتمحور إشكالية البحث حول سؤال مركّب: إلى أي مدى يمكن لمفهوم "اليوتوبيا الواقعية" عند رولز أن يشكل أرضية نقدية كافية لتعرية الافتراضات التأسيسية للنظرية الواقعية – لا سيما تصوراتها عن طبيعة الفاعل الدولي، وحتمية الفوضى، ومركزية المصلحة المادية، وانفصال الأخلاق عن السياسة؟ وكيف يمكن لهذا النقد الفلسفي الداخلي أن يمهّد لتصور بديل قائم على "المعقولية الأخلاقية" في الفضاء الدولي؟ يتفرع عن هذا السؤال تساؤلات عن طبيعة المعقولية الرولزية مقابل العقلانية الواقعية، وإمكانية قيام مجتمع الشعوب في ظل هيمنة الدولة القومية، ومصداقية مبادئ العدالة العالمية في عالم متعدد الثقافات وميزان القوى.

فرضية البحث: تفترض الدراسة أن مقولات الواقعية المركزية – الأنانية كطبيعة بشرية ثابتة، والفوضى كحتمية هيكلية، والفصل المانوي بين الداخل والخارج – ليست حقائق موضوعية ولا بديهيات علمية، بل بناءات نظرية قابلة للتفكيك. وتفترض، في المقابل، أن "اليوتوبيا الواقعية" الرولزية، عبر مفهوم المعقولية وإطار التعاقد العادل بين الشعوب، تمتلك أدوات نقدية قادرة على كشف الطابع الاعتباطي والاختزالي لتلك

الافتراضات، وتفتح المجال لتصور نظام دولي بديل قائم على أسس أخلاقية ممكنة التحقق دون إنكار شروط الواقع السياسي.

منهجية البحث: يعتمد البحث منهجاً تحليلياً نقدياً مقارناً، يسير في أربع مراحل متعاقبة: أولاً، تحليل نقدي لتفكيك الافتراضات الفلسفية للواقعية (بإتجاهيها الكلاسيكي والهيكلي) في نصوص هوبز ومورغنثو ووالتز. ثانياً، تحليل مفاهيمي تأويلي للإطار الرولزي، منتقلاً من "العدالة كإنصاف" إلى "قانون الشعوب" و"اليوتوبيا الواقعية"، مع التركيز على مفاهيم المعقولية الأخلاقية، والوضع الأصلي على مستوى الشعوب، وواجبات الشعوب. ثالثاً، مقارنة نقدية منهجية بين الجهاز المفاهيمي لكل من رولز والواقعية، لاختبار قدرة الأول على تقويض أسس الثانية أنطولوجياً وإبستيمولوجياً وأخلاقياً. رابعاً، استنتاج تركيبي يصوغ نموذجاً بديلاً ينطلق من الواقعية ذاتها ليعيد بنائها على أرضية المعقولية الأخلاقية، مناقشاً إمكاناته وحدوده.

وعليه، فإن اشتمال البحث على مصادر يمتد عمرها الزمني لا يمثل قصوراً منهجياً، بل يعكس طبيعة العمل بوصفه حفراً أركيولوجياً في الطبقات التأسيسية للنظرية. ويدعم هذا التوجه أن الدراسات النقدية من ونت إلى أشلي وكوكس انطلقت بدورها من تفكيك النصوص الأصلية عينها. فضلاً عن ذلك، يستكمل البحث هذه العودة التأصيلية باشتباك مع أدبيات ثانوية حديثة (شروحات، نقديات معاصرة، وتطبيقات رولزية لاحقة) تضمن وصله بالسياق الراهن دون أن تحيد به عن مهمته المركزية: إعادة فتح ملف الأسس الفلسفية للواقعية بأدوات رولزية، وهو ما لا يسعفه به إلا الرجوع إلى هندسة البناء النظري في المصادر التي وضعت لبناته الأولى.

هيكلية البحث: اتساقاً مع هذا البناء المنهجي، انتظمت هيكلية الدراسة في ثلاثة مباحث رئيسة؛ حيث تناول المبحث الأول تفكيك الافتراضات التأسيسية للنظرية الواقعية من خلال تشريح أنطولوجيا الصراع ومعضلة الأخلاق، مركّزاً على نقد أطروحة الدولة كفاعل عقلاني أناني، وحتمية الفوضى الدولية، واختزال المصلحة الوطنية في منطق القوة والأمن، مع تحديد موقع البعد الأخلاقي في الفكر الواقعي. في حين خُصص المبحث الثاني لبسط معالم اليوتوبيا الواقعية لدى جون رولز، متتبعاً مسار التحول المفاهيمي من العدالة كإنصاف إلى قانون الشعوب، ومستعرضاً المفاهيم المركزية المحركة لمنظومته، فضلاً عن شروط الشرعية والاستقرار الدوليين. أما المبحث الثالث فقد عالج حوار النماذج والتأسيس لمسار تحويلي نحو معقولية العلاقات الدولية، عاقداً مقارنة نقدية للثنائيات الواقعية، ومستكشفاً حدود النقد الرولزي، ومستشرفاً في النهاية أفق التحول نحو بناء "واقعية جديدة" تتأسس على المعقولية الأخلاقية في البيئة الدولية المعاصرة.

الدراسات السابقة

لا تُدرك الجدوى النظرية لهذا البحث بمعزل عن تفكيك الخريطة المعرفية التي حكمت العلاقة بين الواقعية والنظرية المعيارية. فمحاولات نقد الواقعية توزّعت على ثلاث فئات، ظلّت كلّ منها أسيرة أُطرها الفلسفية، وهو ما يخرج عليه هذا البحث بفارق منهجي واضح:

أولاً: دراسات نقد الواقعية:

قدّمت أعمال ونت وأشلي وكوكس نقداً عميقاً من مواقع ما بعد وضعية وما بعد بنيوية وماركسية. غير أنها ظلت محكومة بمنظومات فلسفية مضادة. أمّا هذا البحث فيُحدث قطيعة منهجية: إذ ينطلق من داخل التقليد الليبرالي ذاته، مستدعياً فلسفة رولز المعيارية لمواجهة الادعاء الواقعي بالبراغماتية والتحرر من الأخلاق، كاشفاً أن الواقعية ليست منفلتة من الأخلاق، بل هي نظرية أخلاقية ناقصة.

ثانياً: تطبيقات رولز في العلاقات الدولية:

نقل بيتز وبوغ النقاش المعياري إلى الحيّز العالمي عبر تطبيق "العدالة كإنصاف" على قضايا التوزيع والشرعية الدولية. بيد أن هذه الأعمال ظلّت حبيسة منطق "التطبيق". ويتميّز هذا البحث بتحويل منظومة رولز الفلسفية إلى أداة نقد منهجية لتفكيك الواقعية في جذورها: في نظرية المعرفة، ونظرية الفعل، ومفهوم العقلانية، ومصادر الالتزام السياسي، محوّلاً رولز من فيلسوف عدالة داخلية إلى مُفكِّك لنموذج العقلانية الأداتية الذي تستند إليه الواقعية.

ثالثاً: المقارنات المباشرة بين رولز والواقعية:

ندرة هذه الدراسات انحصرت غالباً في زوايا ضيّقة، كالسياسة الخارجية الأميركية أو نقد جزئي للحرب العادلة. أمّا هذا البحث فيُجري مقارنة شاملة منهجية تعيد النظر في كامل النظرية الواقعية عبر تفكيك افتراضاتها التأسيسية الأربعة (الحالة الهوبزية، اختزال العقلانية في الاستراتيجي، استبعاد المعقولية، والفصل بين الداخلي والدولي) باستخدام المفردات الفلسفية الدقيقة لرولز: التعاون كفعل معقولي، وأولوية المعقولي على العقلاني، واليوتوبيا الواقعية كبديل عن التشاؤم المعرفي الواقعي.

وهكذا يقف البحث تحديداً في الفجوة بين هذه الفئات الثلاث: فلا هو نقد ما بعد حداثي، ولا تطبيق رولزي على قضية دولية، ولا مقارنة جزئية. إنه جهد نظري تأسيسي يعيد رسم حدود الجدل بين الواقعية والمعيارية، مستخدماً أبرز بنية فلسفية معيارية في القرن العشرين لتفكيك أكثر النظريات رسوخاً. وفي هذا المسار يتحوّل النقد من موقف خارجي إلى تفكيك داخلي، مُظهراً أن الواقعية تفشل في تقديم نظرية متماسكة عن السياسة الدولية ما لم تُعد النظر في أسسها الفلسفية في ضوء معقولية رولزية قادرة على احتواء الصراع دون اختزاله في صراع مصالح.

المبحث الأول

تفكيك الافتراضات التأسيسية للنظرية الواقعية: أنطولوجيا الصراع ومعضلة الأخلاق

لا تشكل النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، بتياراتها المتنوعة، مجرد أداة تحليلية لقراءة وقائع السياسة العالمية، بل هي قبل ذلك "منظومة فكرية متماسكة" تقوم على جملة من الافتراضات التأسيسية العميقة حول طبيعة الفاعل الإنساني، وتركيبة النظام الاجتماعي، ومفهوم المصلحة، وموقع القيم الأخلاقية في الحقل السياسي. لذا سيعمد هذا المبحث تفكيك هذه المنظومة من داخلها، عبر تشريح مبانيها الفلسفية الكامنة وكشف الطابع "الافتراضي والانتقائي" لهذه المباني، والتي كثيراً ما تُقدم على أنها بديهيات أو وقائع طبيعية ثابتة. وغايتنا من هذا التشريح النقدي هي تجريد النموذج الواقعي من صفة "المرآة العاكسة" للواقع الدولي كما هو، وإبرازه كـ "بناء نظري" (theoretical construct) نتج عن خيارات فلسفية محددة قابلة للتشكيك والنقض. وهذا التفكيك هو الشرط الضروري الأولي الذي يمهد لتقييم هذه الافتراضات بمحددات معيارية تأتي من خارج إطارها المرجعي المغلق، كتلك التي تقدمها اليوتوبيا الواقعية لجون رولز(*).

المطلب الأول: تفكيك الافتراض الواقعي: الدولة كفاعل عقلاني–أناني

يرتكز البناء الواقعي على تصور محدد وجوهري للفاعلية، سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الدولة التي تُختزل في هذا المنظور إلى شخصية موحدة وعقلانية. وينبثق هذا التصور من تراث فكري طويل يُجذِّر فكرة "العقلانية الأنانية" (egoistic rationality). ففي جذوره الهوبزية، ينطلق المنظور

(*) **جون رولز (John Bordley Rawls, 1921-2002)** من أشهر فلاسفة السياسة والأخلاق في القرن العشرين وأستاذ الفلسفة السياسية في جامعة هارفارد، جدد تقليد العقد الاجتماعي من خلال تفكيكه للنفعية السائدة ووضعه نظرية "العدالة كإنصاف (fairness justice as). "تقوم هذه النظرية على فكرة أن المبادئ العادلة للحكم هي تلك التي يختارها أفراد عقلانيون وأحرار في "الوضع الأصلي" (original position) وهم خلف "حجاب الجهل" (ignorance veil of) الذي يجردهم من معرفة موقعهم الاجتماعي وقدراتهم الطبيعية؛ فيختارون بالتالي مبدأين اثنين: الأول يضمن الحريات الأساسية المتساوية، والثاني (/principle difference مبدأ الفارق) الذي يسمح بعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية فقط إذا كانت لصالح أفراد المجتمع الأقل حظاً. وسع رولز هذه الرؤية لاحقاً إلى المجال الدولي عبر نظريته "قانون الشعوب"" (The Law of Peoples, 1999) التي أضفت طابعاً أخلاقياً على العلاقات الدولية، متجاوزاً النماذج الواقعية نحو بناء "يوتوبيا واقعية" (utopia realistic)؛ مؤسساً مفاهيم محورية كـ "المعقولية" (reasonableness) مقابل العقلانية الأداتية، و"مجتمع الشعوب" الذي يتسع ليشمل الشعوب الليبرالية والمقبولة غير الليبرالية على حد سواء، مع التزامها بالحد الأدنى من حقوق الإنسان وواجب المساعدة المتبادلة. تشمل أعماله الرئيسة:

A Theory of Justice (1971), Political Liberalism (1993), The Law of Peoples (1999).

الواقعي من حالة الطبيعة التي يكون فيها الإنسان ذئباً للإنسان، حيث يسود الخوف وتغدو الرغبة في البقاء المحرك الأساسي للفعل، وتكون القوة الوسيلة لذلك. وقد وصف هوبز الحياة في هذه الحالة بأنها "منعزلة، وفقيرة، مقرفة، بهيمية وقصيرة" (Tuck, 1996, 89). ولا يظل هذا التصور الأنثروبولوجي المتشائم مجرد وصف لحالة الانسان الفرد، بل يتحول الى افتراض تأسيسي يُنقل بشكل قياسي من مستوى الفرد إلى مستوى الدولة. إذ تفهم الدولة، في النظرية الواقعية الكلاسيكية والهيكلية على حد سواء، بوصفها فاعلا موحدا، عقلانيا وأنانيا، يسعى الى تعظيم بقاءه وأمنه في بيئة دولية فوضوية.

يبلور هانز مورغنثو هذا الافتراض في مفهوم "المصلحة المحددة بالقوة" (interest defined in terms of power)، مؤكداً أن السياسة الدولية ليست سوى صراع من أجل القوة، تدفعه طبيعة إنسانية يُفترض ثباتها ونزوعها الدائم إلى السيطرة (Morgenthau, 2005, 5). أما كينيث والتز، فينقل هذا المنطق من المستوى الأنثروبولوجي إلى المستوى البنيوي فحتى الدول التي قد لا يكون نزوعها أنانياً بطبيعته– تُجبرها بنية النظام الفوضوي– على التصرف كما لو كانت وحدات عقلانية أنانية تسعى إلى البقاء في المقام الأول. وفي هذا السياق، يكتب والتز: **(في ظل الفوضى، يكون الإكراه الأساسي هو الدافع نحو التكيف مع وسائل البقاء. ولا تُترك للدول خيارات أخرى غير أن تنظر إلى بعضها البعض بوصفها منافسين، وأحياناً أعداء)** (Waltz, 1979, 105). وهكذا، يتحول الافتراض الأنثروبولوجي، القائم على تصور الطبيعة الإنسانية الأنانية، أو الافتراض الهيكلي، المرتبط بإكراهات الفوضى، إلى مسلّمة شبه غير قابلة للنقاش بشأن "نمط الفاعلية الدولية": وتُفهم هذه الفاعلية، في إطار الواقعية، ضمن منطق العقلانية الأداتية التي تركز على حسابات الربح والخسارة المادية، وتقدّم المصلحة الذاتية الضيقة على أي اعتبارات تعاونية أو أخلاقية. غير أنّ دنكان وسنيدال ينتقدان هذا الافتراض، مبيّنين أن النماذج الواقعية كثيراً ما تُغفل الدور الذي يمكن أن تؤديه المعايير والهويات في إعادة تشكيل تعريف الفاعلين لمصالحهم الخاصة (Snidal, 1985, 25).

المطلب الثاني: طبيعة النظام الدولي: حتمية الفوضى وغياب سلطة مركزية عليا

يمثل افتراض "الفوضى" (Anarchy) حجر الزاوية في المدرسة الواقعية الهيكلية على وجه الخصوص. لا يُقصد بالفوضى هنا معناها اليومي المرتبط بالاضطراب وانعدام النظام، بل معناها التقني الدقيق، أي غياب سلطة حاكمة مركزية قادرة على فرض القانون والنظام على الوحدات المكوِّنة للنظام الدولي وتتحول هذه الحالة الوصفية، في الخطاب الواقعي، إلى حتمية هيكلية تُقدَّم بوصفها المعطى النهائي والثابت للعلاقات الدولية، وهو ما ينعكس مباشرة على سلوك الدول.

يجادل والتز بأن النظام الدولي، بخلاف الأنظمة السياسية المحلية، هو نظام "تنسيق ذاتي (self-help system) إذ يجب على كل وحدة أن تعتمد على قوتها الخاصة لضمان أمنها (Waltz, 1979, 88). هذه الحتمية الهيكلية لا تستبعد إمكانات محدودة للتعاون، لكنها تجعله هشاً ومؤقتاً، وخاضعاً دائماً للمأزق الجماعي أو حسب اصطلاح والتز لـ"شكوك العموميات" (dilemmas of collective action) والخوف من الغدر وانقلاب موازين القوى.

تكمن المشكلة النقدية مع هذا الافتراض في الكيفية التي يتحول بها من مفهوم تحليلي إلى "أنطولوجيا قسرية"، أي إلى حقيقة طبيعية يفترض أنها غير قابلة للتغيير. ويرفض نقاد مثل ألكسندر ونت، وأتباع المدرسة البنائية، هذا التجسيد (reification) للفوضى، مؤكدين أن "الفوضى هي ما تصنعه الدول منها" (Anarchy is what states make of it) (Wendt, 1992, 391). بمعنى أن غياب حكومة عالمية هو حقيقة مؤسسية، لكن "المعاني والنتائج" المترتبة على هذه الحقيقة ليست محددة سلفاً. إن تصوير الفوضى بوصفها فضاءً دائماً للخوف والمنافسة الصفرية ليس إلا خياراً تفسيرياً يستند إلى الافتراض الأول المتعلق بالفاعل الأناني.

ولو افترضنا فواعل ذات هويات مختلفة (مثلاً، هويات قائمة على الانتماء التعاوني أو المعايير المشتركة)، لأمكن "للفوضى" ذاتها أن تكتسب معاني مغايرة، وقد تولد أنماطاً مختلفة من التفاعل. وفي هذا السياق يشير باري بوزان وريتشارد ليتل إلى أن الواقعية الهيكلية **(تختزل التاريخ المعقد للنظام الدولي إلى نموذج مجرد واحد، متجاهلة كيف أن التغيير في طبيعة الوحدات الفاعلة يمكن أن يغير من ديناميكيات النظام ذاته)** (Buzan, 2000, 41). وبناءً عليه، فإن حتمية الفوضى لا تمثل معطىً محايداً، بقدر ما تعد جزءً من البناء النظري الواقعي الذي يختار تفسيراً بعينه لغياب السيادة العالمية.

المطلب الثالث: اختزال المصلحة الوطنية في القوة والأمن

ينبع من الافتراضين السابقين تعريف ضيق ومحدد "للمصلحة الوطنية". ففي النموذج الواقعي، تعرف المصلحة بشكل شبه حصري من خلال عدسة القوة المادية: العسكرية والاقتصادية والأمن من التهديدات الخارجية. ويكتب مورغنثو أن السياسة الدولية هي "صراع من أجل القوة"، وأن المصلحة هي المبدأ المرشد الذي يسمح بفهم سلوك الدول، وهي مصلحة تُعرّف دائماً في نهاية المطاف بالقوة (Morgenthau, 2005, 5). وحتى عند الواقعيين الجدد الذين يركزون أكثر على الأمن والبقاء، يظل المنطق مادياً وأحادياً: ففي نظام الاعتماد على الذات، يتمثل الهدف الرئيس لكل دولة في الحفاظ على سيادتها واستقلالها، وهو ما يتحقق عبر الموازنة (balancing) ضد مصادر القوة الأخرى. وتعد أي أهداف

أخرى، مثل نشر الديمقراطية أو تعزيز حقوق الإنسان أو تحقيق العدالة العالمية، تُعتبر إما ثانوية أو مجرد أدوات في خدمة الهدف الجوهري المتمثل في تراكم القوة وضمان البقاء.

ويُختزل بذلك مفهوم "العقلانية"(rationality) ليكون مجرد كفاءة في حساب موازين القوة وتوقع التهديدات. ويؤدي هذا الاختزال الى حجب الإمكانية القائلة بأن الدول (وكذلك الشعوب داخلها) قد تُعرِّف مصالحها بطريقة أوسع، لتشمل الاعتبارات "المعنوية والهوياتية والقانونية". فهل يعد من "غير العقلاني" أن تدفع دولة ما ثمناً اقتصادياً للالتزام بمعاهدة بيئية عالمية؟ هل السعي لتحقيق العدالة الانتقالية بعد صراع داخلي هو عمل يفتقر إلى "المصلحة"؟ يجد النموذج الواقعي صعوبة بالغة في استيعاب مثل هذه السلوكيات دون ردها الى كونها مجرد تمويه لمصلحة "مادية حقيقية". وفي هذا السياق يشير عالم السياسة روبرت كيوهان إلى أن هذا النموذج "يقلل من أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الدولية في تشكيل تفضيلات الدول وتسهيل التعاون طويل الأمد" (Keohane, 1984, 24). وبناءً عليه فإن اختزال المصلحة إلى القوة والأمن المادي هو اختزال فلسفي يهمش الأبعاد الاجتماعية والمعيارية للفعل السياسي الدولي، ويعكس الخيار الافتراضي الأساسي للواقعية القائم على الفصل بين السياسة عن الأخلاق.

المطلب الرابع: موقع الأخلاق في الواقعية

ينبع الموقف من الأخلاق في النظرية الواقعية من منطقٍ صارم يتأسس على افتراضاتها السابقة. فإذا كانت السياسة في المنظور الواقعي صراعاً على القوة مدفوعاً بأنانية الفاعل في ظل فوضى بنيوية، فلا يعود هناك متسع "للمعايير الأخلاقية العالمية" بوصفها موجهات مستقلة للفعل السياسي. ويمكن تلخيص المقاربة الواقعية للأخلاق في تيارين رئيسيين، رغم اختلاف منطلقاتهما النقدية، إلا أنهما يشتركان في الافتراض الجوهري نفسه:

١-الإقصاء الواقعي الصريح (الواقعية الأخلاقية التشاؤمية): ويمثله مورغنثو، الذي يقيم فصلاً واضحاً بين "الأخلاق العالمية" التي يراها مجردة وغير قابلة للتطبيق في المجال السياسي، و "الأخلاق السياسية" التي لا تتجلى، في نظره، إلا في الحكمة والاعتدال والموازنة الدقيقة بين الأهداف والوسائل. فهو يحذر من أن **(المطالبة بسياسة خارجية أخلاقية بالمطلق تؤدي إما إلى فشل تلك السياسة أو إلى حرب شاملة)** (Morgenthau, 1948, 84). وبهذا المعنى، لا تستدعى الأخلاق ضمن الحساب الاستراتيجي، إلا بوصفها قيوداً عملية تهدف الى تجنب الافراط غير المحسوب في استخدام القوة.

٢-الاختزال الواقعي النقدي (الواقعية بوصفها أيديولوجيا): يتجه هذا المنحى، الذي تطور في اطار الواقعية النقدية وما بعد البنيوية، إلى "تفكيك الخطاب الأخلاقي ذاته" في السياسة الدولية، وكشفه بوصفه أداة لتمويه علاقات القوة وإضفاء الشرعية عليها. ويرى كل من ميشيل فوكو (The Archaeology of

Knowledge، 1969)، وجاك دريدا (Of Grammatology، 1967)، وديفيد كامبل (Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity، 1992)، بوصفهم مفكرين ما بعد بنيويين، أن الدعاوى الأخلاقية المرتبطة بالحرب العادلة والتدخل الإنساني ونشر الديمقراطية لا تعمل كمعايير كونية محايدة، بل بوصفها خطابات تبريرية(legitimizing discourse) تُنتَج داخل شبكات السلطة والمعرفة، وتُوظَّف لإعادة صياغة العنف السياسي وإضفاء لغة أخلاقية مشرعنة بما يخدم إعادة انتاج الهيمنة وإعادة إنتاج المصالح الإمبريالية للدول القوية. وفي هذا السياق تكتب جيني إدكنز أن "الواقعية، في صيغتها النقدية، تكشف كيف تعمل الأخلاق كجزء من تقنيات الحكم، وكيف تُستخدم مفاهيم مثل 'المسؤولية' لخلق التسلسلات الهرمية بين الدول 'المتحضرة' و'الهمجية'" (Edkins, 1999, 15).

في كلا التوجهين، يتم "تفريغ الأخلاق من مضمونها المعياري المستقل". فهي إما تُستبعد كلياً لصالح حسابات القوة (الإقصاء)، أو تُختزل إلى مجرد انعكاس أو أداة لتلك الحسابات (الاختزال). ولا يعترف هذا الموقف بإمكانية وجود "فعل سياسي دولي" يكون مدفوعاً بصورة حقيقية بإحساس بالواجب الأخلاقي، أو بالعدالة، أو بالمسؤولية تجاه الآخر، بمعزل عن اعتبارات القوة المباشرة. إنه يفترض مسبقاً أن المنطق المعياري لا يمكن أن يملك فاعلية (agency) في حد ذاته على المسرح الدولي.

ويُظهر التحليل السابق أن النظرية الواقعية لا تمثل اكتشافاً محايداً لـ "حقائق" السياسة الدولية الأبدية، بقدر ما تُشكّل مشروعاً تفسيرياً قائماً على منظومة مترابطة ومتعاضدة من الافتراضات. فهي تختار تصوراً بعينهً للفاعل (العقلاني الأناني)، وتفسيراً محدداً للهيكل (الفوضى الحتمية)، وتعريفاً ضيقاً للمصلحة (القوة والأمن المادي)، وموقفاً مخصوصاً من الأخلاق (الإقصاء أو الاختزال). ورغم ما تتسم به هذه الافتراضات من تماسك داخلي وقوة تفسيرية في حالات عديدة، فإنها لا ترقى الى كونها "حقائق طبيعية أو ضرورات منطقية"، بل تمثل في جوهرها "خيارات فلسفية" من بين بدائل نظرية أخرى ممكنة.

إن كشف هذا الطابع الافتراضي والانتقائي يشكل الخطوة الحاسمة الأولى في أي مشروع نقدي جاد. إذ يقوّض ادعاء الواقعية بامتلاكها الحقيقة الوحيدة أو الأكثر واقعية، ويفتح المجال لإخضاعها لتقييم من منظور معياري خارجي. فإذا كانت الواقعية نفسها مبنية على أسس فلسفية قابلة للنقاش، يصبح مشروعاً ومبرراً (مواجهتها باطر فلسفية معيارية بديلة)، مثل ذلك الذي يقدمه جون رولز، والذي يقوم على افتراضات مغايرة جذرياً بشأن طبيعة الفاعل المعقول، وإمكانية بناء نظام تعاوني عادل، وضرورة إخضاع العلاقات بين المجتمعات السياسية لمبادئ أخلاقية معقولة. وهذا بالضبط ما سيتناوله المبحث التالي من هذه الدراسة.

المبحث الثاني

اليوتوبيا الواقعية لدى جون رولز

بعد تفكيك الافتراضات التأسيسية للنموذج الواقعي وكشف طابعها الافتراضي والقابل للنقض، ينتقل البحث إلى المهمة التأسيسية الأكثر تعقيداً: بناء إطار نظري بديل لا يكتفي بالنقد، بل يقترح أيضاً معايير للحكم والتوجيه. وفي هذا السياق يأتي مشروع جون رولز في "اليوتوبيا الواقعية" (Realistic Utopia) كما عرضه في كتابه "قانون الشعوب" (The Law of Peoples) ليملأ هذه الفراغ النظري.

ويجدر بنا التنبيه إلى أن توظيف فكر جون رولز في هذا البحث لا ينطلق من افتراض كونه قد صاغ نظرية مكتملة في العلاقات الدولية، ولا من كونه قد استهدف مباشرةً تفكيك المدرسة الواقعية بوصفها تياراً نظرياً في هذا الحقل. بل يقوم هذا البحث على قراءة تأويلية نقدية تستثمر الأدوات المفاهيمية والمعيارية التي بلورها رولز، ولا سيما في اليوتوبيا الواقعية وقانون الشعوب، بوصفها إطارًا فلسفيًا قادراً على مساءلة الافتراضات التأسيسية للواقعية من داخل أفق الفلسفة السياسية المعيارية. وعليه، فإن الطابع النقدي الموجَّه إلى الواقعية هنا لا يُنسب إلى رولز كنقد صريح أو مقصود، بقدر ما هو ثمرة توظيف منهجي لمقولاته في سياق تحليلي يتجاوز حدود اشتغاله النصي المباشر، دون الإخلال بروح مشروعه أو بمحدداته المفاهيمية.

لا تهدف اليوتوبيا الرولزية إلى رسم صورة خيالية لمستقبل بعيد، بل إلى استكشاف حدود الممكن السياسي– الاجتماعي، أي تحديد المبادئ الأكثر عدلاً التي يمكن لمجتمع من المجتمعات السياسية الحرة والمعقولة أن يقبلها ويستقر عليها. يقدم هذا المحور قراءة تحليلية تركيبية لهذا المشروع، تتبع انتقال رولز من التنظير المحلي إلى الأفق العالمي، وتحدد مفاهيمه المركزية بوصفها أدوات نقدية ومعيارية، وأخيراً تبين كيف يبني هذا الإطار تصوراً للمشروعية والاستقرار الدولي يقوم على "المعقولية الأخلاقية" بدلاً من حسابات القوة المحضة.

المطلب الأول: من العدالة كإنصاف إلى قانون الشعوب

لا يمكن فهم اليوتوبيا الواقعية لدى رولز إلا بوصفها امتداداً نقدياً وتعديلاً منهجياً لمشروعه الفلسفي المركزي، "العدالة كإنصاف" (Justice as Fairness). في عمله التأسيسي نظرية في العدالة (١٩٧١) ثم في كتابه العدالة كإنصاف: إعادة صياغة (٢٠٠١)، صاغ رولز مبادئ العدالة التي يفترض أن تختارها أطراف عاقلة في "الوضع الأصلي" (Original Position) من خلف "حجاب الجهل" (Veil of Ignorance)، حيث يجهل الأفراد مواقعهم الاجتماعية ومواهبهم الطبيعية وتصوراتهم الخاصة للخير. ويتمخض هذا الإجراء الافتراضي على مبدأين أساسيين: مبدأ الحرية المتساوية، ومبدأ الفروق، الذي لا يجيز عدم المساواة إلا إذا كانت في صالح الأقل حظاً. غير أن هذا المشروع ظل، في صيغته الأصلية، مقتصراً على إطار "المجتمع المغلق"، أي المجتمع الديمقراطي الليبرالي المنعزل.

ينتقل رولز لاحقاً الى طرح سؤال جديد: كيف يمكن لمجموعة من المجتمعات السياسية المتنوعة، الليبرالية وغير الليبرالية التي يسميها (الشعوب المحترمة decent peoples)، أن تتعايش وتتفاعل على نحو عادل؟ ويقدم اجابة عن هذا السؤال في (قانون الشعوب)، حيث يقوم بـ "توسيع"(extension) فكرة العقد الاجتماعي من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي، أو الى مستوى "الشعوب"(Peoples). فالشعوب، بخلاف "الدول" كما تتصورها الواقعية، ليست مجرد وحدات أنانية تسعى الى تعظيم القوة، بل كيانات أخلاقية تتميز بنظام أساسي عادل أو محترم، وبطابع أخلاقي (moral character)، وببنية مؤسسية تمكّن مواطنيها من تحديد مصالحهم العقلانية (Rawls, 1999, 23). ويمثل هذا التحول من نموذج "الدولة–الشخص" الأناني إلى نموذج "الشعب–الكيان الأخلاقي" "نقطة التقاطع النقدية الأولى" مع النموذج الواقعي. إذ لم يعد الهدف مقتصراً على تنظيم التعايش بين وحدات أنانية، بل أصبح يتمثل في إقامة "مجتمع الشعوب" (Society of Peoples) على مبادئ يمكن للشعوب المعقولة أن تقبلها بوصفها أساساً للمشروعية والاستقرار.

المطلب الثاني: المفاهيم المركزية عند جون رولز

يشيد رولز إطاره النظري عبر ثلاثة مفاهيم مترابطة تشكّل جوهر اليوتوبيا الواقعية وتوفر في الوقت ذاته أدواته النقدية المباشرة لمواجهة الافتراضات التأسيسية للنموذج الواقعي.

أولاً: المعقولية مقابل العقلانية (The Reasonable vs. The Rational):

يمثل هذا التمييز حجر الزاوية في فلسفة رولز السياسية وأحد أقوى أدواته النقدية. فالعقلانية (The Rational) تشير إلى قدرة الفاعل على تكوين تصور للخير والانخراط في حسابات استراتيجية تهدف الى تحقيقه بأكثر الوسائل كفاءة. وبهذا المعنى فهي قريبة من مفهوم "العقلانية الأنانية" الذي تفترضه الواقعية في تفسير سلوك الفاعلين الدوليين.

أما المعقولية (The Reasonable) فهي مفهوم أخلاقي– سياسي يتعلق باستعداد الأشخاص (أو الشعوب) للتعاون مع الآخرين على قدم المساواة، وشروط عادلة للجميع، وقبول نتائج هذه الشروط، حتى لو اقتضى ذلك تقييداً لمصالحهم العقلانية الضيقة (Rawls, 1999, 86-87). فالشعوب المعقولة تمتلك "نفساً أخلاقياً" يجعلها متقبلة لما يسميه رولز "أعباء الحكم" (burdens of judgment) أي إدراك معقولية التعدد القيمي وإمكان الاختلاف المشروع في الرؤى، وهو ما يدفعها الى احترام الشعوب الأخرى والإقرار بتنوعها. هذه المعقولية كاستعداد أخلاقي هي نقيض مباشر للافتراض الواقعي عن الأنانية الحتمية للفاعل الدولي. فهي تفترض إمكانية أن تكون المصلحة الذاتية للشعب – في عالم مستقر وعادل – مرتبطة باحترام مبادئ العدالة الدولية.

وبهذا المعنى، تمثّل المعقولية – بوصفها استعداداً أخلاقياً للتعاون – نقيضاً مباشراً للافتراض الواقعي القائل بحتمية أنانية الفاعل الدولي. فهي تفترض إمكانية أن تكون المصلحة الذاتية للشعب، في إطار عالمٍ عادل ومستقر، مرتبطة عضوياً باحترام مبادئ العدالة الدولية، لا بمراكمة القوة وحدها.

ثانياً: الوضع الأصلي الثاني (The Second Original Position):

لتوليد مبادئ قانون الشعوب، يصمم رولز إجراءً تعاقدياً ذا مستويين. يتمثل الأول في الوضع الأصلي داخل المجتمع الليبرالي كما في نظريته المحلية. أما المستوى الثاني، وهو المعني هنا، فيجري بين ممثلي الشعوب الليبرالية (ولاحقاً، الشعوب المحترمة).

في هذا (الوضع الأصلي الثاني)، يجتمع الممثلون خلف "حجاب جهل" ملائماً للسياق الدولي: فهم يعلمون أنهم يمثلون شعوباً، لكنهم يجهلون حجم شعوبهم، ومواردها الطبيعية، وقوتها الصناعية والعسكرية (Rawls, 1999, 32). هذا الإجراء يضمن قدراً عالياً من عدم التحيز (impartiality) ويستبعد منطق التفاوض القائم على موازين القوة.

ولا يعمل هؤلاء الممثلون بوصفهم دبلوماسيين يدافعون عن مصالح ضيقة، بل كممثلين عقلانيون لشعوب معقولة تسعى الى تأسيس نظام عادل ومستقر. ويتمخض هذا الإجراء عن ثمانية مبادئ أساسية ل"قانون الشعوب"، تشمل: استقلال الشعوب، الوفاء بالعهود، المساواة، واجب عدم التدخل، الحق في الدفاع عن النفس، احترام حقوق الإنسان، فرض قيود أخلاقية على الحرب وواجب مساعدة الشعوب التي تعيش في ظروف غير مؤاتية (Rawls, 1999, 32). وتعكس هذه المبادئ تضمين الاعتبارات الأخلاقية في صميم القانون الدولي، بما يتناقض صراحة مع الافتراض الواقعي القائل بالفصل الجذري بين السياسة والأخلاق.

ثالثاً: واجبات الشعوب (Duties of Peoples):

يتجاوز قانون الشعوب التركيز على الحقوق السيادية الضيقة ليؤسس لمنظومة من الواجبات الأخلاقية البينية المتبادلة بين الشعوب؛ ويعد "واجب المساعدة"(duty of assistance) أبرز هذه الواجبات، إذ يلقى على عاتق الشعوب الميسورة تجاه الشعوب التي تعاني من ظروف اجتماعية واقتصادية تحول دون قدرتها على إقامة نظام عادل أو محترم (Rawls, 1999, 106).

ولا يقوم هذا الواجب على منطق "المنفعة المتبادلة" كما تفترضه الواقعية، بل يستند الى مبدأ المعقولية والعدالة. وهو واجب محدود بهدف واضح: تمكين الشعب المستفيد من تحقيق ظروف تسمح له بأن يصبح عضواً كاملاً في مجتمع الشعوب، وليس تحقيقه لمستوى معيشي مساوٍ للشعوب الغنية (Rawls, 1999, 106).

ومن ثم، يشكل هذا المفهوم تحدياً مباشراً للافتراض الواقعي القائل بأن المصلحة الوطنية يهاجم الافتراض الواقعي عن المصلحة المحددة بالقوة، ويظهر كيف يمكن أن تُعرِّف الشعوب المعقولة مصلحتها لتشمل العيش في عالم عادل ومستقر، وهو عالم يتطلب مساعدة الآخرين. ومن ثم، يشكّل هذا المفهوم تحدياً مباشراً للافتراض الواقعي القائل بأن المصلحة الوطنية تُعرَّف حصرياً من حيث القوة والأمن. فهو يبيّن كيف يمكن للشعوب المعقولة أن تعيد تعريف مصلحتها الذاتية لتشمل العيش في عالمٍ عادل ومستقر، وهو عالم لا يمكن تحقيقه دون تحمّل مسؤوليات أخلاقية تجاه الآخرين.

المطلب الثالث: المشروعية والاستقرار

تكمن قوة نموذج رولز في كونه "يوتوبياً واقعياً". فهو يوتوبياً لأنه يطمح إلى نظام دولي عادل يتجاوز الواقع الحالي للسياسة القائمة على القوة. وواقعي لأنه يأخذ بعين الاعتبار "ظروف البشر الملائمة"(the reasonably favorable conditions) والحدود المؤسسية الممكنة للعمل البشري، دون المطالبة بما يتجاوز الطبيعة البشرية كما هي (Rawls, 1999, 12).

لا يتوقع رولز من الشعوب التخلي عن مصالحها، بل يجادل بأن الشعوب المعقولة سترى أن مصلحتها العقلانية طويلة الأمد تتوافق مع تبني الموقف المعقول والالتزام بمبادئ العدالة. أي أن الاستقرار هنا ليس مجرد استقرار مؤقت قائم على موازنة القوى، بل هو استقرار الحق (stability for the right reasons)، بمعنى استقرار ينبع من اقتناع الشعوب بعدالة النظام الذي تعيش في ظله، وليس من مجرد إكراه أو توازن قوى (Rawls, 1999, 44).

يؤسس رولز، من خلال مفهوم "الوضع الأصلي الثاني"، تصورًا لمشروعية النظام الدولي (legitimacy) يختلف جذريًا عن التصور الواقعي القائم على الفعالية أو القوة المجردة. فمشروعية النظام في فكر رولز تستمد من كونه نظاماً يمكن أن توافق عليه الشعوب الحرة والمعقولة في هذا الإجراء التعاقدي التخيلي. ويمثّل الوضع الأصلي الثاني، امتداداً للوضع الأصلي المُستخدَم على الصعيد المحلي، الآلية التي يجتمع فيها ممثلون عن "الشعوب" (Peoples) – وليس عن الدول بمفهومها الواقعي – خلف حجاب جهل دولي. هذا الحجاب يحجب عنهم معرفة القوة العسكرية أو الثروة الاقتصادية أو الحجم الجغرافي لشعبهم، بينما يسمح لهم بمعرفة أنهم ممثلون لوحدات جماعية لها مصلحة في الحفاظ على نسيجها الأخلاقي وكرامتها (Rawls, 1999, 30-32).

في هذا الإطار من المساواة المجردة، يختار الممثلون العقلانيون والمعقولون مبادئ "قانون الشعوب" التي تحكم العلاقات الدولية، والتي تشمل المساواة في السيادة، وواجب عدم التدخل، واحترام حقوق الإنسان الأساسية. وينتج عن هذه الآلية أن "مجتمع الشعوب" القائم على هذه المبادئ ليس فضاءً للوئام التام، بل هو إطاراً مؤسسياً للحوار والاحترام المتبادل وحل النزاعات سلمياً، حيث تُحتوى المنافسة والاختلاف ضمن حدود المبادئ المشتركة المتفق عليها. وهذا يقوض الافتراض الواقعي الأساسي القائل بأن الفوضى

(anarchy) هي حالة طبيعية وحتمية للنظام الدولي. بدلاً من ذلك، يقترح رولز أن الفوضى هي حالة مؤسسية قابلة للتشكيل، يمكن تجاوز آثارها الأكثر تخريباً عبر بناء هياكل تعاونية ومعيارية تقبلها الشعوب لأنها نابعة من موافقتها(Its consent) الافتراضية العادلة.

وبالتالي، يشكل الوضع الأصلي الثاني النقيض الجذري للنقطة المنهجية التي تنطلق منها الواقعية. فبينما تبدأ الواقعية من فرضيات "فوضوية" النظام و"أنانية" الفاعل كمعطيات نهائية وثابتة، يبدأ رولز من سؤال معياري تأسيسي: كيف يمكن بناء نظام دولي مشروع إذا عاملنا الوحدات الفاعلة كـ "شعوب" أخلاقية حرة ومعقولة؟ إن رولز لا ينفي بالطبع وجود علاقات القوة في الواقع الدولي القائم، لكنه من خلال آلية الوضع الأصلي يحرمها من الشرعية الأخلاقية كأساس لتأسيس النظام العادل. ويرسي بدلاً منها مبدأ الموافقة تحت شروط العدالة التي تلغي تحيز القوة. وهكذا، تتيح هذه الفكرة الانتقال من مفهوم النظام الدولي في الأدبيات الواقعية كمجرد توازن قوى مستقر – مهما كان هشاً – إلى مفهومه في اليوتوبيا الواقعية كـ مجتمع شعوب مستقر. هذا الاستقرار لا يعتمد على إكراهات القوة والخوف المتبادل فحسب، بل ينبع بالأساس من القناعة الأخلاقية بعدالة المبادئ الحاكمة التي توافق الجميع عليها، حتى لو افتراضياً .(Freeman, 2006, 45)

أن التحليل السابق يُؤسس إطاراً معيارياً متماسكاً وقوياً يمكن توظيفه كنموذج نقيض للنموذج الواقعي. إذ انتقل رولز من العدالة المحلية إلى العالمية عبر مفهوم "الشعب" الأخلاقي، وقدم أداة تحليلية حاسمة في تمييز "المعقولية" عن "العقلانية"، وصمم إجراءً تعاقدياً (الوضع الأصلي الثاني) يولد مبادئ للعلاقات الدولية خالية من تحيز القوة، وحدد واجبات أخلاقية تتجاوز المنفعة المتبادلة الضيقة، وقدم تصوراً للمشروعية والاستقرار يقوم على الحق والقناعة الأخلاقية. هذا الإطار، بوعيه بـ"واقعية" طموحه (أي ملاءمته للطبيعة البشرية والظروف الاجتماعية الممكنة)، لا يسقط في سذاجة المثالية المجردة. إنه يمثل أدوات نقدية جاهزة لاختبار الافتراضات الواقعية: فافتراض الأنانية يتعارض مع فكرة المعقولية، وافتراض حتمية الفوضى يتحدى بإمكانية مجتمع الشعوب المستقر، وافتراض المصلحة المادية المحضة يتناقض مع واجبات المساعدة، وافتراض تهميش الأخلاق ينقضه تأسيس القانون الدولي على مبادئ العدالة. وبذلك، يكون البحث قد هيأ الأرضية للحوار النقدي المباشر والمركّز بين هذين النموذجين المتنافسين، وهو الحوار الذي سيشكل جوهر المحور الثالث والأخير.

ومما تقدم فأن الانتقال من النموذج الواقعي إلى نموذج رولز ليس مجرد تعديل نظري، قام به، بل تحول جذري في الفرضيات سواء المعيارية والتحليلية كافتراضات الأنانية والفوضى والحساب المادي، إلى افتراضات المعقولية والمسؤولية الأخلاقية والالتزام بالقانون الدولي كإطار معياري. هذا التحول يتيح فتح فضاء حواري نقدي بين النموذجين، ويهيئ الأرضية لتقييم الخيارات المعيارية في السياسة الدولية، بما يجعل الدراسة لا تكتفي بالنقد، بل تقدم رؤية بديلة قابلة للتطبيق والتحليل.

المبحث الثالث

حوار النماذج والتأسيس لمسار تحويلي: نحو معقولية العلاقات الدولية

بعد أن قام المبحث الأول بتفكيك الافتراضات التأسيسية للنظرية الواقعية، وكشف عن طبيعتها بوصفها بناءً نظرياً لا مرآةً للواقع، وتولى المبحث الثاني بناء الإطار المعياري البديل القائم على "اليوتوبيا الواقعية" لدى جون رولز، يأتي هذا المبحث ليقيم حواراً نقدياً مباشراً بين هذين النموذجين المتنافسين. لا يهدف هذا الحوار إلى إعلان انتصار أحدهما على الآخر على نحو إبطالي مطلق، بقدر ما يسعى إلى إجراء مواجهة مفاهيمية تكشف عن مدى قدرة الأدوات الرولزية على نقد الافتراضات الواقعية من جذورها، وتقييم كفاية هذا النقد وحدوده النظرية والعملية.

ومن خلال هذه المواجهة، يتمكن البحث استخلاص الآفاق النظرية والعملية لمسارٍ تحويليٍّ في فهم العلاقات الدولية، مسار يُدخل "المعقولية الأخلاقية" كمتغير مركزي في إعادة تعريف الفعل السياسي الدولي ومفهوم المصلحة وطبيعة النظام. ولا يتجاهل هذا المسار حقائق القوة والصراع في الواقع الدولي، لكنه يرفض اختزال السياسة العالمية فيها، مقترحاً إمكانية بناء "مجتمع شعوب" يكون فيه الاستقرار قائماً على الحق والعدالة، لا على القوة والخوف وحدهما.

المطلب الأول: المقارنة النقدية للثنائيات الواقعية

يتمثل جوهر الحوار بين النموذجين الواقعي والرولزي في مواجهة مباشرة بين الثنائيات المفاهيمية التي تشكل الأساس النظري والمعياري لكل منهما. ولا يدور هذا الحوار بين نظرية "وصفية" وأخرى "معيارية" فحسب، بل بين تصورين متنافسين للعقلانية السياسية نفسها، أحدهما يختزلها في الحساب الأداتي للقوة، والآخر يوسّعها لتشمل أبعاداً أخلاقية وتعاونية ضرورية لاستقرار النظام الدولي.

أولاً: العقلانية الأنانية مقابل المعقولية الأخلاقية:

كما بينا سابقاً، تختزل الواقعية الفاعلية الدولية في حسابات (عقلانية أداتية) تهدف إلى تعظيم المصلحة الذاتية المحددة مادياً. بما يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تصور تعاون حقيقي لا يستند إلى منفعة مباشرة، أو توازن مصلحي آني. في هذا الإطار، يُنظر إلى أي فعل يبدو إيثارياً أو غير نفعي على أنه انحراف غير عقلاني أو سلوك تكتيكي مقنّع.

يقابل رولز هذا التصور بـ"المعقولية" (The Reasonable) بوصفها استعداداً أخلاقياً للتعاون وفق شروط عادلة للجميع، وقبولاً لمبدأ المعاملة بالمثل، واحتراماً لاختلاف الآخرين ضمن حدود التعددية المعقولة. الفارق هنا جوهري: فبينما تفترض الواقعية أن الدول عاجزة بنيوياً عن تجاوز منطق المصلحة الضيقة في ظل الفوضى، تفترض المعقولية الرولزية أن الشعوب المعقولة لا ترغب في بناء علاقاتها على الظلم والاستغلال، لأن ذلك يتناقض مع تصورها الذاتي الأخلاقي ويقوض استقرار النظام العادل الذي يعود

عليها بالنفع على المدى الطويل (Beitz, 2000,669-671). ليست المسألة، إذن، نفي وجود الحسابات العقلانية، بل رفض احتكارها لتفسير الفعل السياسي الدولي، والتنبيه إلى أن هذا الاختزال لا يعبّر عن "ضرورة واقعية" بقدر ما يعكس اختياراً معيارياً محدداً.

ثانياً: فوضى حتمية مقابل مجتمع شعوب مستقر:

تقدم الواقعية الهيكلية الفوضى (غياب حكومة عالمية) على أنها حتمية بنيوية تولد منطق "التنسيق الذاتي" والمنافسة الأمنية الدائمة. ويغدو الاستقرار، في هذا الإطار، هشاً ومؤقتاً، قائماً على موازنة القوى أو الهيمنة. يقوّض رولز هذا الافتراض بفكرة "مجتمع الشعوب" (Society of Peoples). حيث لا تفهم الفوضى بوصفها قدراً بنيوياً ثابتاً، بل كحالة مؤسسية قابلة للتشكل الفوضى، في تصوره، هي حالة مؤسسية قابلة للتشكّل تبعاً للمبادئ التي تتبناها الوحدات الفاعلة. فإذا كانت هذه الوحدات "شعوباً" معقولة تلتزم بمبادئ قانون الشعوب، أمكن قيام مجتمع تعاوني لا مركزي. الاستقرار المنشود هو "استقرار للحق"(stability for the right reasons)، أي استقرار ينبع من اقتناع داخلي بعدالة النظام لا من الإكراه الخارجي أو الردع المتبادل (Buchanan, 2000, 697-698). بينما ترى الواقعية النظام نتيجة غير مقصودة لتصرفات أنانية، يرى رولز إمكانية بناء نظام مقصود وقائم على مبادئ أخلاقية مشتركة.

ثالثاً: المصلحة المحددة بالقوة مقابل الواجبات تجاه الآخر:

في النموذج الواقعي، تُختزل "المصلحة الوطنية" في تحصيل القوة والأمن المادي. ويُفسَّر أي سلوك لا ينسجم مع هذا المنطق إما بوصفه حماقة أو غطاءً استراتيجيا. أما رولز فُيقدّم مفهوماً موسعاً للمصلحة الذاتية للشعب، يجعل من العيش في عالم عادل مع شعوب حرة جزءاً لا يتجزأ من هذه المصلحة. حيث يصبح العيش في عالم عادل مع شعوب أخرى حرة جزءاً جوهرياً من مصلحته. يتجسد هذا التصور في "واجبات الشعوب"، ولا سيما واجب المساعدة (duty of assistance). الذي لا يفهم كصدقة أخلاقية ولا كاستثمار نفعي صرف، بل كالتزام نابع من مبادئ العدالة نفسها، يهدف إلى تمكين الشعوب المحرومة من بلوغ الشروط التي تسمح لها بالاندماج الكامل في مجتمع الشعوب(Cany, 2008, 501). هنا، وهنا يُعاد تعريف المصلحة لتصبح مرتبطة عضوياً بتحقيق شروط العدالة والمعقولية على الصعيد الدولي، لا بمجرد تعظيم القوة.

المطلب الثاني: حدود النقد الرولزي

يتطلب تقييم نجاح الأدوات الرولزية في نقد الواقعية التمييز بين مستويين مترابطين: قوة النقد الداخلي من جهة، وحدود النموذج النقدي ذاته من جهة أخرى.

اولاً: كفاية النقد الداخلي: تُعد أدوات رولز التحليلية، ولا سيما تمييزه بين (العقلاني والمعقول)، فعالة في كشف القصور الفلسفي الكامن في الافتراضات الواقعية. فهي تبين أن هذه الافتراضات لا تمثل استنتاجات

حتمية من "طبيعة النظام الدولي"، بل خيارات معيارية مسبقة جرى إلباسها ثوب الواقعية المحايدة. فعندما يعرّف الواقعي الفاعل بوصفه أنانياً بالضرورة، فإنه يتخذ موقفاً معيارياً سلبياً يتمثل في نفي البعد الأخلاقي، وهو موقف ذو تبعات نظرية وعملية. يسلط نقد رولز الضوء على هذا التناقض الخفي: ادعاء الواقعية الحياد المعياري في حين أنها تقوم فعلياً على تصور معياري محدد _وإن كان سلبياً_ للخير والعدالة (Forman, 2012, 48-49). كما يضع مفهوم "مجتمع الشعوب" افتراض الفوضى الحتمية موضع مسائلة جذرية، مظهراً إياه كـ نبوءة تحقق ذاتها (self-fulfilling prophecy): فإذا افترض الفاعلون أن الفوضى حتمية وأن الآخرين أعداء محتملون، فإن سلوكهم سيؤدي إلى إعادة إنتاج هذا الواقع، دون أن يثبت ذلك ضرورته البديهية.

ثانياً: أبرز الانتقادات الموجهة للنموذج جون رولز: رغم قوته النقدية، فإن نموذج رولز لا يخلو من ثغرات تعرضه لانتقادات حادة:

١- **النزعة الغربية والاتجاهات المرتبطة بالليبرالية الثقافية:** يتهم رولز بأن "قانون الشعوب" يستبطن قيماً ليبرالية غربية ويعمل على تعميمها بصورة غير مباشرة. فبينما ينتقد نظريات العدالة العالمية (مثل نظرية تشارلز بيتز)[*] بدعوى أنها لا تحترم التعددية المعقولة، يقابله بأنه يشرعن أنظمة "محترمة" غير ليبرالية قد لا تكفل حقوق أفرادها بالكامل (Mearsheimer, 1994, 5-7). يرى النقاد أن رولز يضفي الشرعية على شكل من الأبوية الدولية (international paternalism) حيث تحدد الشعوب الليبرالية حدود "المعقولية" المقبولة للآخرين.

٢- **التجريد المفرط والابتعاد عن الواقع السياسي:** يجادل الواقعيون والنقاد العمليون بأن نموذج رولز يتجاهل حقائق القوة والصراع والجشع التي لا تزول بمجرد التمني المعياري. إن فكرة "الشعوب" كوحدات أخلاقية موحدة تتجاهل الصراعات الطبقية والعرقية داخلها، وتفترض درجة من التجانس الأخلاقي غير موجودة. كما أن الإجراء التعاقدي (الوضع الأصلي الثاني) يُنظر إليه على أنه تجريد فلسفي بعيد عن آليات صنع القرار الدولية الفعلية، التي تظل ساحة للمساومة القائمة على القوة (Rawls, 1999).

٣- **ضعف المعالجة الاقتصادية والهيكلية:** يُنتقد رولز لتركيزه على المبادئ السياسية والقانونية على حساب إهمال تحليل البنى الاقتصادية العالمية غير العادلة. فواجب المساعدة المحدود عنده، لا يعالج

---

[*] نظرية تشارلز بيتز (Charles Beitz): تنطلق من نقد النظرة الواقعية التي تشبّه الدول بأشخاص وتستبعد الأخلاق من العلاقات الدولية. تطرح بديلاً قائماً على مبدأين: أولاً، سيادة الدولة مشروطة بعدالة مؤسساتها الداخلية؛ وثانياً، وجود التزامات عدالة توزيعية عالمية بين الأفراد عبر المجتمعات، تمتد إلى إعادة توزيع الموارد والثروات عالمياً. انظر:

Beitz, C. R. (1999). Political Theory and International Relations: Revised Edition. Princeton University Press.

بشكل جذري قضايا التوزيع غير المتكافئ للثروة، أو الآليات الرأسمالية العالمية التي تعيد انتاج التفاوت وتقوض سيادة الشعوب الضعيفة (Risse, 2005, 81-117).

لا تؤدي هذه الانتقادات إلى إبطال النموذج الرولزي بقدر ما تكشف عن حدوده وإمكانات تطويره. فهي تشير إلى أن قيمة رولز لا تكمن في تقديم نظرية مكتملة ونهائية للعلاقات الدولية، بل في فتح أفق معياري نقدي يمكن البناء عليه. ومن هنا، يصبح الانتقال إلى تصور تحويلي لا يكتفي بنقد الواقعية ولا يتبنى الرولزية حرفياً انتقالاً منطقياً ومنهجياً، يمهّد للبحث عن نموذج قادر على استيعاب معطيات القوة دون الخضوع لها، وتوظيف المعقولية الأخلاقية كأداة لإعادة توجيه الفعل الدولي.

المطلب الثالث: أفق التحول: تأسيس "واقعية جديدة" قائمة على المعقولية الأخلاقية ضمن الواقع الدولي

رغم مقبولية هذه الانتقادات الموجهة الى رولز، يفتح حوار النماذج مجالاً لاستشراف **معالم نموذج تحويلي** لا يلغي منطق القوة، ولكنه يسعى الى إدماجهما ضمن أطر مؤسسية ومعيارية تحد من ضررهما وتوجههما نحو التعاون. يتأسس هذا النموذج على إدخال فكرة "المعقولية الأخلاقية" كمتغير مستقل يمكن أن يعيد تشكيل الفعل الدولي دون ادعاء القضاء على التنافس أو التعارض.

أولاً: إعادة تعريف الفاعل والمصلحة: لا يقتصر الفاعل الدولي في هذا الإطار على الدولة–الشخص الأناني، بل يتسع ليشمل "الشعب" ككيان أخلاقي جماعي، الى جانب المجتمع المدني العالمي والشبكات المعيارية العابرة للحدود. كما تعاد صياغة مفهوم المصلحة ليشمل الأمن الإنساني (human security) والاستقرار النظامي العادل والاعتبارات البيئية طويلة الأمد. وتغدو "المعقولية" سمة مؤسسية تتجسد في التزام المؤسسات الدولية (مثل محكمة الجنايات الدولية أو أطراف اتفاقية باريس للمناخ) بمبادئ الحياد والإنصاف، وليس فقط تمثيل مصالح الأقوى.

ثانياً: تطبيقات أولية على إشكاليات معاصرة: يمكن اختبار فاعلية هذا النموذج التحويلي في معالجة قضايا وجودية مشتركة تتجاوز منطق الدولة القومية:

١– **مواجهة التغير المناخي:** بينما يفسر النموذج الواقعي فشل التعاون المناخي عبر "معضلة العموم" والرغبة في الركوب المجاني، يقدم النموذج التحويلي إطاراً مختلفاً. مبدأ "المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة" الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي يمكن قراءته كتعبير عن "واجب المساعدة" وفق رؤية رولز. التحدي هو تحويل هذا المبدأ المعياري إلى التزامات ملزمة، مما يتطلب بناء مؤسسات تعزز الثقة والمعقولية بين الشعوب (Tan, 2004).

٢– إدارة الأوبئة العابرة للحدود: كشفت جائحة كوفيد–١٩ عن فشل النموذج القائم على التنافس الوطني على اللقاحات والمعدات. النموذج التحويلي يقترح أن الاستجابة الفعالة والعادلة هي جزء من المصلحة

الوطنية المعرفة بشكل معقول. مبادرة كوفاكس (COVAX)، رغم محدوديتها، تمثل محاولة مؤسسية لتجسيد مبدأ التعاون والتضامن في مواجهة تهديد مشترك (Waltz, 1979).

٣- حقوق الإنسان والتدخل الإنساني: هنا يظهر التعقيد الأخلاقي بأوضح صوره. بينما يرفض النموذج الواقعي التدخل غالباً باعتباره انتهاكاً للسيادة وذرائع للهيمنة، ويواجه النموذج رولز صعوبة في التوفيق بين احترام السيادة وواجب منع الانتهاكات الجسيمة، يمكن للنموذج التحويلي أن يسعى لبناء معايير ومؤسسات مشتركة (مثل مبدأ "مسؤولية الحماية" R2P) تحظى بقبول معقول من مجموعة واسعة من الشعوب، وتُطبّق بآليات شفافة وغير انتقائية لتجنب إساءة الاستخدام.

لا يختتم هذا الحوار بإبطال الواقعية أو تبني الرولزية حرفياً، بل بإبراز إمكانية توليف نقدي(critical synthesis). "اليوتوبيا الواقعية" تذكرنا بأن الواقعية التقليدية، بافتراضاتها الميتافيزيقية الجامدة، قد استسلمت لـ واقعية زائفة (false realism) تخلط بين الواقع القائم والإمكانات البشرية. المقاربة التحويلية المقترحة تدعو إلى "واقعية جديدة" تكون واعية بحقائق القوة والصراع، لكنها ترفض تقديسها أو اعتبارها قدراً محتوماً. هي واقعية تدرك أن تحقيق الاستقرار والأمن الحقيقيين على المدى الطويل يتطلب بناء نظام دولي يُنظر إليه على أنه عادل من قبل غالبية الشعوب التي تعيش في ظله. إن الانتقال من "صراع المصالح" إلى "المعقولية الأخلاقية" ليس حلماً مثالياً، بل هو ضرورة عملية في عالم تزداد فيه التحديات المشتركة تعقيداً، وتصبح فيه القدرة على التعاون المعقول، وليس مجرد تجميع القوة، هي المورد الأكثر ندرة والأكثر قيمة. يفتح هذا البحث الباب أمام دراسات لاحقة لاختبار وتطوير هذه الملامح التحويلية في مجالات محددة من الممارسة الدولية، مساهمةً في تجديد النظرية والتطبيق في العلاقات الدولية معاً.

الخاتمة

يختتم هذا البحث مساره النقدي والتركيبي الذي سعى إلى تجاوز الاستقطاب التقليدي بين الواقعية والمعيارية في حقل العلاقات الدولية، وذلك عبر استدعاء مشروع فلسفي وسيط هو "اليوتوبيا الواقعية" لجون رولز. وقد انتظم البحث في مسار متدرج بدأ بتفكيك الأسس الافتراضية للنظرية الواقعية، وانتقل إلى بناء الإطار المعياري الرولزي البديل، ثم أجرى حواراً نقدياً بين النموذجين، وصولاً إلى استخلاص ملامح نموذج تحويلي يعيد تعريف المصلحة والنظام الدولي في ضوء مفهوم المعقولية الأخلاقية. وانطلاقاً من هذا المسار، يمكن إجمال الاستنتاجات الرئيسة التي خلص إليها البحث على النحو الآتي:

اولاً: الطبيعة الافتراضية للأسس الواقعية. أثبت التحليل النقدي في المبحث الأول أن الافتراضات التأسيسية للواقعية – ولا سيما تصوراتها عن طبيعة الفاعل الأناني، وحتمية الفوضى الهيكلية، واختزال المصلحة في القوة المادية، وتهميش الأخلاق – ليست وقائع طبيعية محايدة ولا بديهيات علمية، بل هي بناءات نظرية تنتمي إلى اختيارات فلسفية محددة وقابلة للتفكيك. وقد شكّل هذا الكشف الشرط الضروري لإعادة فتح

المجال أمام السؤال المعياري في السياسة الدولية، بعد أن أعلنت الواقعية إغلاقه، مؤكداً أن نقد الواقعية من داخلها ممكن وكاشف عن طابعها المزدوج: براغماتية في الظاهر، معيارية ناقصة في الجوهر.

ثانياً: الكفاية النقدية للإطار الرولزي. في المبحثين الثاني والثالث، أظهر البحث أن المنظومة المفاهيمية لرولز – وفي القلب منها مفهوم المعقولية الأخلاقية بوصفها استعداداً للتعاون بشروط عادلة، ومبدأ واجبات الشعوب، وتصور مجتمع الشعوب المستقر – تمتلك كفاية نقدية عالية في كشف القصور الداخلي للافتراضات الواقعية. فقد بيّنت المقارنة المنهجية أن النموذج الرولزي قادر على تعرية التناقض القائم في صلب النظرية الواقعية بين ادعائها البراغماتية وتجاهلها للأسس المعيارية الضمنية التي تجعل التعاون الدولي ممكناً، وذلك من دون أن يقع في المثالية الساذجة، إذ يحتفظ وعي رولز بشروط الواقع السياسي ويعيد تعريف الواقعية ذاتها بما يتسع للتعاون المعقول دون إنكار دوافع القوة والمصلحة.

ثالثاً: إمكانية بناء نموذج تحويلي واعد. انبثق عن الحوار النقدي بين النموذجين ملامح نموذج تحويلي يدعو إلى إدخال المعقولية بوصفها متغيراً أساسياً في إعادة تعريف الفاعلية والمصلحة والنظام الدولي. وقد تجلت قدرة هذا النموذج على الاستجابة لتحديات عالمية معاصرة – كالتغير المناخي وإدارة الأوبئة – حيث يتعذر على النموذج الواقعي التقليدي استيعاب تعقيداتها المتشابكة التي تتطلب تعاوناً معقولاً يتجاوز منطق المصلحة القومية الضيقة. ويقوم هذا النموذج على رفض أَسْطَرَة القوة وتحويلها إلى حتمية سياسية، مقترحاً أن الأفق الأخلاقي ليس خارج السياسة، بل يمكن بناؤه من داخل الممارسة السياسية ذاتها عبر مؤسسات تعزز الاستعداد للتعاون العادل.

تأسيساً على هذه النتائج، يخلص البحث إلى أن الانتقال من "صراع المصالح" إلى "المعقولية الأخلاقية" لا يمثّل ترفاً أكاديمياً، بل ضرورة تفسيرية وعملية في مواجهة قصور النموذج الواقعي التقليدي. فـ"اليوتوبيا الواقعية" التي صاغها رولز لا تدعو إلى إنكار حقائق القوة والتنافس، بل تدعو إلى تجريدها من ثوب الحتمية، وتقترح أن الاستقرار المستدام لا يولَد من توازن القوى، بل من شرعيةٍ أخلاقية تتبنى على الحق وتستوعب التنوع. وتأسيساً على هذا، تُبقي الدراسة الباب مفتوحاً أمام بحوث مستقبلية تتولى تطوير هذا النموذج التحويلي، سواء عبر قراءات توسيعية تدمج فكر رولز مع مقاربات نقدية من خارج السياق الغربي، أو عبر دراسات تطبيقية معمقة تختبر قدرة مبادئ المعقولية والواجب على توجيه السياسات في مجالات العدالة المناخية والتجارة الدولية وإصلاح مؤسسات الحكم العالمي. وفي المحصلة، يظل الأمل المعياري الذي تطرحه هذه الدراسة هو أن تكون العلاقات الدولية فضاءً لا يقتصر على الصراع والبقاء، بل يظل مفتوحاً على إمكانية الفعل الأخلاقي الجماعي وبناء سلام عادل، يكون مستقراً لأنه قائم على الحق، وواقعياً لأنه لا يتجاهل طبيعة البشر ولا حدود الإمكان التاريخي.

References **المصادر والمراجع**

Beitz, C. R. (2000). Rawls's Law of Peoples. *Ethics*. 110(4). 669–696. https://doi.org/10.1086/233369

Buchanan, A. (2000). Rawls's Law of Peoples: Rules for a Vanished Westphalian World. *Ethics*. 110(4). 697–721. https://doi.org/10.1086/233370

Buzan, B. and Little, R. (2000). International Systems in World History: Remaking the Study of International Relations. Oxford University Press.

Caney, S. (2008). Global Distributive Justice and the State. *Political Studies*. 56(3). 487–518. https://doi.org/10.1111/j.1467-9248.2008.00748.x

Forman, L., and Kohler, J. C, (eds). (2012). Access to Medicines as a Human Right: Implications for Pharmaceutical Industry Responsibility. University of Toronto Press.

Forman, L., and Kohler, J. C, (eds). (2012). Access to Medicines as a Human Right: Implications for Pharmaceutical Industry Responsibility. University of Toronto Press. https://dokumen.pub/access-to-medicines-as-a-human-right-implications-for-pharmaceutical-industry-responsibility-9781442698277.html

Freeman, S. (2006). The Law of Peoples, Social Cooperation, Human Rights, and Distributive Justice. *Social Philosophy and Policy*. 23(1). 29–68. https://doi.org/10.1017/S026505250606002X

Morgenthau, H. J. (2005). Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace. 7th ed.

Keohane, R. O. (1984). After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy. Princeton University Press. http://slantchev.ucsd.edu/courses/ps240/pdf

Mearsheimer, J. J. (1994). The False Promise of International Institutions. *International Security*. 19(3). 5–49. https://doi.org/10.2307/2539078

Morgenthau, H. J. (1948). The Twilight of International Morality. *Ethics*. 58(2). 79–99. https://doi.org/10.1086/290596

Rawls, J. (1999) A Theory of Justice. Revised ed. The Belknap Press of Harvard University Press. https://giuseppecapograssi.wordpress.com/wp-content/uploads/2014/08/rawls99.pdf

Rawls, J. (1999). The Law of Peoples. Harvard University Press. https://www.hup.harvard.edu/books/9780674005426

Rawls, J. (2001). Justice as Fairness: A Restatement. Edited by Erin Kelly. The Belknap Press of Harvard University Press. https://doi.org/10.2307/j.ctv31xf5v0

Risse, M. (2005). What We Owe to the Global Poor. *The Journal of Ethics*. 9(1-2). 81–117. https://doi.org/10.1007/s10892-004-3321-z

Snidal, D. (1985). The Game Theory of International Politics. *World Politics*. 38(1). 25–57. https://doi.org/10.2307/2010350

Tan, K. C. (2004). Justice Without Borders: Cosmopolitanism, Nationalism, and Patriotism. Cambridge University Press. https://assets.cambridge.org/97805215/42326/frontmatter/9780521542326_frontmatter.pdf

Tuck, R. (ed.). (1996). Hobbes: Leviathan. Cambridge University Press.

Waltz, K. N. (1979). Theory of International Politics. McGraw-Hill.

Wenar, L. (2006). Why Rawls is Not a Cosmopolitan Egalitarian. In: Martin, R. and Reidy, D. A. Rawls's Law of Peoples: A Realistic Utopia?. Blackwell Publishing. 95–113. https://static1.squarespace.com/static/55abfeaae4b0ba2b92833a23/t/55b56177e4b0dfe9f07fca9d/1437950327209/WhyRawlsIsNotACosmopolitanEgalitarian.pdf

Wendt, A. (1992). Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics. *International Organization*. 46(2) 391-425. https://www.jstor.org/stable/2706858

Young, I. M. (2006). Responsibility and Global Justice: A Social Connection Model. *Social Philosophy and Policy*. 23(1).102–130. https://doi.org/10.1017/S0265052506060043